

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

قرار وزاري رقم ١٠٢١ لسنة ٢٠١٣

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية وتعديلاته؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري وتعديلاته؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية وتعديلاته؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن الأحكام المتعلقة بآملاك الدولة الخاصة؛

وعلى ما عرضه المستشار القانوني لوزير الزراعة؛

قرر:

مادة ١ - يُناب رئيس الإدارة المركزية للملكية والتصرف بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في إصدار أوامر الحجز الإداري وفقاً لقانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته لاستيفاء مستحقات الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

مادة ٢ - يُناب مدير عام إدارة التحصيل بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في تعيين أجور الخبراء والحراس والشون والأسواق وحالات البيع المنصوص عليها في قانون الحجز الإداري .

مادة ٣ - يُناظر بالإدارة المركزية لشئون الملكية والتصرف بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية إعداد نماذج الحجز الإداري المعمول بها وتتولى إدارة المطبعة بديوان عام وزارة الزراعة احتياجات الهيئة من هذه النماذج .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لنشره ، وعلى كل الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

صدر في ٤/٨/٢٠١٣

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

أ. د / أيمن أبو حديد